248

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/HS/1998/WG.1/2
12 November 1998
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
30 NOV 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

BUNIAN ARAB LEAGUE UNCHS ESCWA

الاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني):
تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية
بيروت، ٢٤-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

دور الإعلام
في تنفيذ أجندة الموئل

إعداد
وليم هلسه(*)

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0420

الفصل الاول

الاعلام . . والقرن القادم

مقدمة

١. اثرت ثورة المعلومات التي شهدتها حقبة أواخر القرن الحالي بشكل بالغ على أوجه الحياة المختلفة ، بعد ان أتاحت شبكات المعلومات ، توفرها ، وجعلها حرة ، وفي متناول الجميع ، مواطنين وصانعي قرار .
كما اننا نخطو الخطوات الأخيرة نحو القرن القادم ، وما زال العالم يعاني من مشاكل عديدة لم يتمكن من السيطرة عليها ، او حلها ، بالرغم من كل الجهود الطيبة التي بذلت وعلى كافة الأصعدة .
فنحن نقترب من دخول القرن القادم وما يزال اكثر من مليار شخص في العالم يفتقرون الى المأوى المناسب واكثر من مائة مليون انسان يعيشون بلا مأوى على الإطلاق ، مع ما تمثله هذه الصورة من فقر ومرض وتخلف وما تعززه من مشاكل اجتماعية وامنية تهدد سلامة المجتمع ، اي مجتمع .
ونحن في المنطقة العربية، ما زلنا نعاني ايضاً من مشاكل في قطاع الحضر ، تتمثل في الأعباء المتزايدة التي تتحملها المدن والتجمعات الحضرية لكي تحافظ على مستوى لائق من الظروف المعيشية لسكانها.
ولمواجهة هذه التحديات . . والكثير غيرها . . فأن الإعلام يستطيع ان يؤدي دوره بايجابية اكبر ، ويكون وسيطاً نزيهاً بين اطراف العلاقة . . وحكماً عادلاً تجاه التحديات التي يفرضها الواقع الإقتصاد ي العالمي . . وصديقاً اميناً للمساهمة في التغلب على الآثار الإجتماعية لبرامج التكيف الإقتصادي .

الاجندة الاعلامية

٢. ولا أحد ينكر بأن للإعلام دوره الأساسي في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه القضايا المختلفة ، ولاحساسنا بضآلة الإهتمام الإعلامي بقضايا التنمية الوطنية ، مع معرفتنا بالأولوية المطلقة للفعل السياسي على أجندة الإعلاميين ووسائل الإعلام ، كان لا بد من التفكير بإعادة النظر بمنهجية تناولنا لقضايا التنمية في وسائل الإعلام ، والمساهمة في تكوين آراء الناس ومواقفهم تجاه القضايا المرتبطة بظروف معيشتهم وانتاجيتهم وبيئتهم .

٣. وسيشهد القرن القادم تحولاً جوهرياً في التركيبة المجتمعية لمختلف بلدان العالم ، حيث سيعيش اكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية ، اي ان القرن القادم سيكون "قرن المدن" فعند نهاية هذا القرن سيعيش اكثر من نصف سكان العالم في المدن بينما سيعتمد النصف الآخر من السكان وبشكل متزايد على انشطة المدن الإقتصادية والإجتماعية .
وفي المنطقة العربية فان ثلثي السكان يعيشون في المدن مع ما يشكله هذا الوضع من تحديات واخطار تواجه المدن .

٤. ان الاعلام بدأ يظهر بانه مقصر تجاه الاحداث داخل الحدود الجغرافية لكل وطن . فبدأنا نسمع اصواتاً مرتفعة من اصحاب قرار ووزراء ومسؤولين يطالبون بوضع استراتيجيات اعلامية في ميادين مختلفة ، فنسمع احياناً عن ضرورة وضع استراتيجية اعلامية صحية ، واخرى لمعالجة الفقر ، وغيرها لمكافحة البطالة ، واخرى للبيئة ، ولترشيد الاستهلاك ، وللمياه ، وللكهرباء ، ولتنظيم الاسرة ، وللتعليم وربما نصل الى جميع مناحي الحياة.
ورغم كل هذه المطالبات (ومن كافة المسؤولين) فما يزال رجال الاعلام والصحفيون ورؤساء تحرير الصحف صامتين ، كأنهم في حيرة من امرهم للتجاوب مع هذه الطلبات التي تبدو مشروعة . . وتبدو توظيفاً للاعلام لدى صانع القرار .
ولا احد سواء من الوسط الاعلامي او من العاملين في حقول التنمية المختلفة طرح سؤالاً حول رغبة الاعلام ذاته . . ماذا يريد الاعلاميون من اعلامهم ؟ وما هو دور الاعلام حالياً ومستقبلياً .

فما هو الدور المتوقع للاعلام ؟ .

الدور المتوقع للإعلام

٥. اذا أردنا استطلاع الدور المتوقع للإعلام ونحن نخطو نحو القرن القادم فعلينا بالتأكيد التعرف على الاتجاهات الإعلامية المعاصرة ، التي اوجدتها حاجات التطور في اساليب الحياة العصرية التي نسير باتجاهها ولا بد من مواجهتها .
هذا التطور الذي شمل كلاً من الوسيلة الإعلامية . . ومحتواها ، ووسائل حمل المضمون الإعلامي للناس ، فالتسارع المذهل في ثورة الاتصالات لم يجعل العالم قرية صغيرة فحسب ، ولم يهدم كل الحواجز فقط ، بل وضع العالم كله في البيت او في الجيب . . ولا مجال لمزيد من الحديث عن معلومات تتناول تطور الوسائل الإعلامية التي تربط البث المرئي والمسموع بالكمبيوتر . . بقنوات المعلوماتية المختلفة . . بصحافة العالم وبكل مكان تتوفر به معلومات او احداث .

٦. هذه الثورة . . ادت ايضاً الى هدم اسوار جميع القلاع في العالم . . فلم يعد هناك ما يمكن ان نخفيه عن الإعلام . . ولم يعد هناك خوف مما كان يسمى بالإختراق ، فكل شيء اصبح مكشوفاً للجميع ، حتى تفاصيل حياة الإنسان الخاصة.

ولاستكمال السؤال . . لا بد من طرح التساؤل حول شكل الإعلام الذي يصنعه الإعلاميون والذي يرغبون بصنعه .

وربما ايضاً . . لماذا يرغبون بصنعه ؟

ان الإعلام في ابسط تعريفاته هو "استخدام رسائل اعلامية مختلفة لايصال فكرة معينه الى جمهور مستهدف من اجل احداث تغيير في سلوكه" .

فما هي الرسائل الإعلامية التي يوجهها الإعلام ؟

ومن هو الجمهور المستهدف ؟

وما هو التغيير المطلوب احداثه ؟

وعند الاجابة على هذه الأسئلة . . يبرز السؤال الأكثر تعقيداً . . هل الإعلام نقل الحدث . . ام صنع الحدث . . ام المشاركة في صنعه ؟ .

الاعلام والمجتمع

٧. ابتداءً اعلن انني اؤمن بأن رجال الإعلام والفكر والأدب ينحازون انحيازاً مطلقاً لمصلحة الناس ، وحقوقهم ، ورفاههم الإجتماعي ، وتحسين بيئتهم المعيشية .

ومنحازون ايضاً الى حق الناس . . كل الناس . . في العيش بكرامة وحرية . وبمستوى اقتصادي لائق ، وحقهم في فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية ، والتمتع بحقوق متساوية للجميع .

. . هذا الإنحياز يجعلنا نقف في صف الجماهير وحقها في الحياة !

هذا الإنحياز يحكم دور الإعلام في المجتمع . . ويحدد أطر رؤيته للقضايا التي تتعلق بالناس ومجتمعاتهم ومصالحهم .

٨. ودعونا نقفز عن الدور التقليدي للإعلام في معالجته لمختلف القضايا . . ودوره في التوعية والتثقيف . . لنلقي نظرة على دور الإعلام المتوقع في القرن القادم الذي يحدد تطوره الإتجاهات العالمية سواء تطور وسائله التكنولوجية ، او رسائله ومحتواه . . والادارة الاعلامية والتخطيط لها .

ان معظم الإتجاهات العالمية وفي الدول الأكثر تقدماً تتركز في مجالين أساسيين : التخاصية ، والتخصص .

التخاصية . . وكما هو معروف تعني انتقال الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص .

والتخصص . . يعني الإنتقال من التعميم والشمول الى التحديد في رسم معالم الرسالة التي تعني اكثر ما تعني مرسلها ومستقبلها دون عامة الناس.

هذا التخصص الذي يفرض ادواراً جديدة على صناعة الإعلام ، ويلقي على عاتق العاملين فيه مسؤوليات جديدة تستدعى برامج خاصة لمواجهتها لعل ابرزها رفع كفاءة العاملين ، وبذل مزيد من الجهود للمساهمة في انخراطهم داخل اطر قضايا محددة او اصعدة متخصصة ليتمكنوا من معالجتها .
وهنا تبرز ملامح الدور الجديد للإعلام . .

الشراكة الإعلامية

٩. الرؤية الواضحة لدور الاعلام حالياً ومستقبلياً تحدد الدور المطلوب للمساهمة في تنمية المستوطنات البشرية .
فالإعلام يقوم بادوار تقليدية اساسية تتمثل في **الرقابة والنقد والتقييم** تجاه كافة القضايا التي يواجهها المجتمع ، ولا احد يرغب في ان يتخلى الإعلام عن هذا الدور ، وخاصة بعد سقوط المركزية الإعلامية ، وانهيار الرقابة ، بل ان المجتمع المدني يطالب الإعلام بدور اكبر لتعزيز نشاطات مؤسساته وضمان حريته وحماية افراده من السلطات الأخرى التي تشكل نظام الحكم في اي بلد ، ومراقبة اداء هذه السلطات الديمقراطي .

١٠. إذن . . اين يقع دور الإعلام في خضم كل هذا ؟ هل يمكن اعتبار الإعلام شريكاً كباقي فعاليات المجتمع المدني ؟
اعتقد ان ذلك غير كاف . . لانه سيحد من آفاقه وسيطبعه بهوية محلية قد تكون معزولة ، فطبيعة الإعلام الشمولية والقادرة على ربط مختلف الإتجاهات والإهتمامات ، وقدرته على النفاذ واجتياز الحواجز الجغرافية والرقابية يشكل الواسطة السحرية التي تحمل كل عناصر التنمية وترحل بها الى المستقبل .

لذا . . دعونا نفكر بتعاضد المؤسسات الإعلامية مع مؤسسات المجتمع المدني لتشكل تحالفاً اعلامياً تنموياً دون التأثير على مهام الإعلام الأخرى . .
فالحليف الإعلامي سيكون صاحب الدور الأساسي في توجيه مؤسسات المجتمع المدني وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية للمشاركة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، محلياً ووطنياً ، وسيساهم في تحقيق التنمية التي نريدها لمواطننا ومدننا .

الفصل الثاني

الدور الاعلامي في اجندة الموئل

غايات الموئل الثاني

١١. عقد مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) لتحقيق هدفين رئيسيين ، الأول : المأوى الملائم للجميع
الثاني : التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر .

١٢. واعتبر المؤتمر ان البشر هم في مركز اهتمامات التنمية المستدامة . . التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مع الاحترام التام لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك الحق في التنمية ، وتوفر وسيلة لاقامة عالم ينعم بمزيد من الاستقرار والسلام ، ويقوم على اساس رؤية اخلاقية وروحية .

١٣. واكد المؤتمر على ان اعتبار الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، والحكم المتمتع بالشفافية ، والادارة الرشيدة ، والطابع التمثيلي والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع ، فضلاً عن المشاركة الفعالة من قبل المجتمع المدني اسساً لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة .

١٤. والتزمت الدول المشاركة في مؤتمر الموئل الثاني برؤية سياسية واقتصادية وبيئية واخلاقية وروحية للمستوطنات البشرية تستند الى مباءىء :

- المساواة
- التضامن
- الشراكة
- الكرامة الانسانية
- الاحترام
- التعاون

لتحقيق غايات هدفي المؤتمر ، ولتعزيز قيام عالم اكثر استقراراً وانصافاً . . عالم يخلو من الظلم والنزاعات . . يسهم في احلال السلام العادل والشامل ونبذ كافة اشكال انتهاكات حقوق الانسان ، والهيمنة الاجنبية الاستعمارية والاحتلال الاجنبي والاختلالات الاقتصادية والفقر والجريمة والارهاب التي تعمل على تدمير المستوطنات البشرية .

١٥. واكد رووؤساء الدول او الحكومات ، والوفود الرسمية للبلدان المجتمعة في مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في "اعلان استانبول" بشأن المستوطنات البشرية :

"ان هذا المؤتمر المعقود في استانبول يمثل حقبة جديدة من التعاون ، حقبة تقوم على ثقافة التضامن ، وفي الوقت الذي فيه نخطو الى القرن الحادي والعشرين ، فاننا نطرح رؤية ايجابية للمستوطنات البشرية المستدامة ، واحساساً بالأمل بمستقبلنا المشترك ، ونوجه نداءً من اجل المشاركة في مواجهة تحد هام وملح حقاً ، وهو التحدي المتمثل في ان نقيم معاً عالماً يستطيع كل شخص فيه ان يعيش في بيت آمن وان يطمئن الى ان امامه حياة لائقة قوامها الكرامة والصحة والامن والسعادة والامل " .

١٦. والتزمت الدول بالحق في السكن الملائم على النحو الوارد في المواثيق الدولية ، وتم التسليم بوجود التزام على الحكومات بتمكين الناس من الحصول على مأوى ، وبحماية وتحسين المساكن والاحياء السكنية ، كما تم الالتزام بتحقيق هدف تحسين ظروف المعيشة والعمل على اساس منصف ومستدام بحيث يحصل كل فرد على مأوى ملائم يكون صحياً وآمناً ومضموناً ويسهل الحصول عليه وبكلفة معقولة ، وهذا الالتزام يشمل الخدمات الاساسية ، المرافق ، اسباب الراحة ، ويتمتع بعدم التمييز في الاسكان . . والضمان القانوني للحيازة ، على ان يتم تنفيذ هذه الاهداف باسلوب يتوافق تماماً مع معايير حقوق الانسان .

١٧. ان هذه الالتزامات والتعهدات السابقة لا يمكن تنفيذها الا باعتماد استراتيجيتي التمكين والشراكة التي تتيح لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص وفي القطاع الاهلي للقيام بدور فعال على المستوى الوطني ومستوى الولاية /المقاطعة والحوافز والمستويات المحلية في تنمية المستوطنات البشرية والمأوى .

خطة العمل العالمية

١٨. ترتكز خطة العمل العالمية الى استراتيجيتي التمكين والمشاركة وتعتمد مبدأ الشفافية ، وفي الاطار الاستراتيجي تستند انشطة الحكومات الى اقامة اطر تشريعية ومؤسسية ومالية تمكن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجماعات
المجتمع المحلي من المشاركة الكاملة في تحقيق توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة وتمكن جميع النساء والرجال من العمل معاً ومع الحكومات في مجتمعاتهم المحلية على جميع المستويات لتقرير مستقبلهم بصورة جماعية والبت في اولويات العمل وتحديد وتوزيع الموارد بصورة منصفة وبناء شراكات لتحقيق الاهداف المشتركة .

١٩. وتضمن الفصل الثاني من "اجندة الموئل" المعنون : الغايات والمباءىء" وفي معظم المواد التي تضمنها عدة مبادىء لا بد من ايرادها :

* الالتزام بتحسين ظروف الناس المعيشية بدون اي تمييز او قيود من اي نوع كانت ،
* الالتزام بحرية الانسان المطلقة وحقوقه الكاملة بما فيها الحق في السكن ،
* الالتزام باستراتيجية المشاركة في صنع القرار وتنفيذه وحمايته ،
* مساعدة الناس على فهم وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم من خلال عمليات مشاركة مفتوحة وفعالة والتوعية الشاملة ونشر المعلومات .

٢٠. وتضمن الفصل الثالث من اجندة الموئل والمعنون "الالتزامات " وفي معظم المواد التي تضمنها عدة مبادىء لا بد من ايرادها :

* تشجيع الحوار بين الاطراف العامة والخاصة وغير الحكومية المهتمة لبلورة مفهوم موسع لـ " الحساب الختامي " يعترف بأن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمدنية على الاطراف المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر بمن فيها الاجيال المقبلة ، ينبغي ان تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد .
* تشجيع التوعية بالتكنولوجيا والمواد والمنتجات السليمة بيئياً والتدريب على استخدامها .

* دعم تقدم وامن السكان والمجتمعات المحلية بحيث يتمكن كل عضو في المجتمع من تلبية احتياجاته الانسانية الاساسية وصون كرامته الشخصية وسلامته وقدراته الابداعية وتحقيق تطلعاته في الحياة .
* تعزيز امكانية الوصول على قدم المساواة الى معلومات موثوقة على الاصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية باستخدام تكنولوجيا وشبكات الاتصال الحديثة حيثما كان ذلك ملائماً .

٢١. وتضمن الفصل الرابع من اجندة الموئل والمعنون "خطة العمل العالمية : استراتيجيات للتنفيذ " وفي معظم المواد التي تضمنتها عدة مبادىء اهمها :

* ادت تكنولوجيا الاتصال الجديدة الى جعل المعلومات متيسرة على نطاق اكثر اتساعاً والى تعجيل كل عمليات التغيير .
* تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالمأوى والاستفادة من انشطة البحث ذات الصلة في وضع السياسات بما في ذلك البيانات المفصلة على اساس الجنس .
* تعزيز التبادل الحر للمعلومات عن كامل نطاق جوانب التشييد المتعلقة بالصحة البيئية بما في ذلك وضع ونشر قواعد بيانات عما يترتب على استخدام مواد البناء من آثار بيئية ضارة وذلك من خلال الجهود التعاونية للقطاعين العام والخاص .
* تيسير اجراء حوار منتظم ، ومشاركة شتى العناصر الفاعلة مع مراعاة ادوار الجنسين في انشاء المساكن على جميع مستويات ومراحل اتخاذ القرارات وللمساعدة في توفير الخدمات الاساسية والهياكل الاساسية .
* تعزيز حملات اشاعة الوعي والتثقيف وممارسات التمكين فيما يتعلق على وجه الخصوص بالحقوق القانونية للمرأة فيما يتصل بالحيازة وملكية الاراضي والارث وذلك للتغلب على الحواجز القائمة .
* تعزيز تبادل المعلومات بشأن الابتكارات في مجال تمويل الاسكان
* اشراك المجتمعات المحلية ولا سيما النساء والاطفال والمعوقون في عملية اتخاذ القرارات وفي تحديد اولويات توفير الخدمات .
* انتهاج سياسات لتوفير المعلومات لكافة الفئات وحول القضايا المرتبطة بتوفير المأوى وتنمية المستوطنات البشرية .

الحقوق المدنية للمواطنين

٢٢. اكدت الاجندة على ان تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة مرتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ، وتحقيق التنمية الاجتماعية ، كما ارتبط تزايد معدلات الجريمة بالسياسات الاقتصادية التي لا تضع في حسبانها الحريات المدنية - كما هو الحال في امريكا اللاتينية التي تستثني نسبة ضخمة من السكان من مزايا النمو الاقتصادي .
وتعتقد منظمة العفو الدولية ان الناس لن يواجهوا الازمات الاقتصادية والتنموية بالصمت ، مما سيؤدي الى انتهاكات في حقوق الانسان واعتماد سياسات تحد من الحريات العامة

٢٣. واعتمدت الاجندة في تنفيذ خطة العمل العالمية على الحوار منهجاً واسلوب عمل وطريقة تعامل ووسيلة لحل القضايا ، وتطوير للعلاقات القائمة ، وتتطلب عملية ادارة الحوار بين كافة الجهات الفاعلة في تنمية المستوطنات البشرية قيادات حكومية ومجتمعية تؤمن بالحوار وتعمل من اجله للاتفاق على تحديد الاولويات ، وبرمجة تنفيذها ، وتوفير التمويل الكافي في الوقت المناسب ، وحشد المدخرات المجتمعية ، وصولاً الى اشراك كافة عناصر المجتمع المدني ، المواطنين ، وجمعياتهم الاهلية ، ومنظماتهم القاعدية ، والنساء والاطفال ، ومنظمات القطاع الخاص ، والمستثمرين ، والاكاديميين و البرلمانيين في تنمية المأوى واستدامة المستوطنات البشرية ومواجهة آثار النمو السريع للتحضر .

وسيقود الحوار الناجح الى خلق ارضية ملائمة للتطوير والنمو الاقتصادي والاجتماعي ويراكم عليها من اجل تضامن وطني واقليمي يكون صالحاً واساسياً لالغاء التوترات واعباء شبح الازمات والصدامات والحروب والاهوال .

الفصل الثالث

الاعلام . . واجندة المواطن

التحديات الحضرية

٢٤. تثير المستوطنات البشرية تحديات ضخمة ، ولعل اهمها القضايا الناجمة عن السرعة الهائلة للتحولات الحضرية ، تركز سكان الحضر في المدن الكبيرة وامتداد المدن الى مناطق جغرافية اوسع ، وسرعة نمو المدن الضخمة ، وتشير تقديرات الامم المتحدة الى انه بحلول عام ٢٠٠٥ سيعيش اغلبية العالم في المناطق الحضرية ، وسيشكل الاطفال حوالي ٤٠٪ من هؤلاء السكان . حيث سيتم الدخول الى القرن الحادي والعشرين باعباء ثقيلة على كافة الموارد والمصادر وخدمات البنى الاجتماعية والفيزيائية .
ويتوقع ان تبلغ الزيادة السكانية في العالم خلال العقدين القادمين بليوني نسمة مما يزيد من اعباء التحديات لتلبية الاحتياجات المتزايده لهؤلاء السكان وخاصة في ظل الهجرة المتزايدة من الارياف الى المدن وتدني الانتاج الزراعي في معظم دول العالم وخاصة النامية منها .

٢٥. وستواجه المدن ، والمستوطنات البشرية ، في المجال الاقتصادي ، تحدياً رئيسياً آخر ، يتمثل في العولمة المتزايدة للاقتصاد التي تعني ان الناس في المجتمعات المحلية يتاجرون في اسواق اكثر اتساعاً وان الاحوال الاستثمارية تتوافر في اغلب الاحيان من مصادر دولية ، ونتيجة لذلك سيرتفع مستوى التنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة ، وستتسع الفجوة في الوقت نفسه بين الفقراء والاغنياء ، بلداناً وشعوباً ، مما يفسر الحاجة الملحة والمستمرة لاقامة شراكات من اجل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية بدرجة اكبر .

التحديات الاجتماعية

٢٦. وقد ادت تكنولوجيا الاتصالات الجديدة الى جعل المعلومات متيسرة على نطاق اكبر اتساعاً والى تسريع جميع عمليات التغيير الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية ، وكذلك الثقافية ، مما ادى الى بروز قضايا جديدة في كافة المجتمعات تتصل بالارتباط الاجتماعي والامن الشخصي والابداع الفردي ، . .
واصبحت قضية التضامن قضية اساسية ومركزية ، وبرزت مشاكل جديدة

بشكل اكثر حدة ، كالبطالة . . التدهور البيئي . . التفكك الاسري وعمليات النزوح السكاني الواسعة النطاق سواء بسبب الكوارث الطبيعية او الحروب او الكوارث من صنع الانسان ، وانتشرت انتهاكات حقوق الانسان وعمليات العنف وازدادت اعداد اطفال الشوارع . . والمشردين الذين يعيشون بلا مأوى.

٢٧. ان المجتمع الدولي وعلى كافة الاصعدة ، والحكومات الوطنية ، والمجتمعات المحلية والمنظمات الجماهيرية ، يهدفون في مجمل نضالاتهم الى توفير نوعية افضل لشروط الحياة لجميع المواطنين . بما في ذلك توفير القاعدة المتينة للبيئة المواتية لحياة البشر ، ومنها الحفاظ على الموارد وتنميتها والبيئة وحمايتها ، والانسان وتوسيع فرص الاختيارات امامه ، بالاضافة الى الالتزام بتطبيق حقوق الانسان بما يشمل حقوق المرأة والطفل ، والقضاء على كافة اشكال التمييز بما فيها التمييز القائم على نوع الجنس ، وهذا الهدف يتطلب بذل الجهود المستمرة من قبل جميع فئات المجتمع وشرائحه ودعم المجتمع الدولي .

اثارة الوعي

٢٨. ولتحقيق هذه الاهداف ، وضمان مشاركة فاعلة من الجميع وتوجيه السلوك الانساني نحو هذه المشاركة الفاعلة ، وتغييره باتجاه ايجابي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة ، لا بد من زيادة وعي الجمهور بكافة الفرص المتاحة ، واشكال الشراكة المتوقعة ، وآليات التمكين واساليب التشاور لانجاح الجهود المحلية والوطنية للوصول الى الاهداف التي وضعتها الاجندة .

٢٩. ان زيادة الوعي لدى الجمهور ، تتطلب من وسائل الاعلام القيام دور فاعل ايجابي ، للتأثير على السلوك الانساني وتوجيهه باتجاه بناء **التضامن** بين كافة الشركاء ، وتخلق جبهة موحدة قوية قادرة على التصدي لتحديد المشكلات والمساهمة في وضع الحلول وتنفيذ البرامج الضرورية لمواجهتها .

٣٠. الاعلام العربي (بشقيه المسموع والمقروء) مطالب باعادة النظر في الخطاب الاعلامي ، وفي صياغة الرسائل الاعلامية لاعادة صياغتها ضمن مفهوم "**الحوار الوطني**" حيال القضايا التنموية بشكل عام والقضايا المرتبطة بتنمية المستوطنات البشرية والحفاظ على استدامتها .

وتبرز في قمة اولويات الحوار الوطني ، الموقف الوطني حيال الحقوق الاساسية للمواطن وحرياته الاساسية بما فيها الحق في التنمية والحق في المأوى وحقوق الاطفال والنساء والمسنين . . وكافة الفئات الضعيفة في المجتمع التي يجب ضمان مشاركتها في حقوقها السياسية وضمان ان تتمتع بحرياتها الكاملة .

القبول . . والحوار

٣١. وبهدف الوصول الى تفاهم مشترك على آليات الحوار وقواعده يجب ان تعتمد جميع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الاحزاب والهيئات التشريعية ، ومؤسسات الحكومات ، **مبدأ القبول** . . اذ يجب ان تتوافق جميع مؤسسات المجتمع لصياغة حوار مقبول من جميع الاطراف ، وتتمتع بالاحترام ، والحق في ان تعبر عن مواقفها وآرائها بكل حرية ووضوح ، لضمان مشاركة الجميع في "الحوار الوطني" ونبذ الاقصاء الاجتماعي والسياسي ، وفي تبني نتائجه والدفاع عن مكتسباته التي ستصبح بصورة تلقائية مكاسب الجماهير ، ومكاسب المجتمع المحلي ، ومكاسب المدينة . . والوطن .

٣٢. ان اعتماد **سياسة القبول** من كافة الاطراف ، واتباع **منهجية الحوار** لتحديد الاولويات ، ووضع البرامج ، والمساهمة في تنفيذها ، ستقود بالضرورة الى تعزيز "**ثقافة التضامن** " وستقود ايضاً الى حقبة جديدة من التعاون تطرح رؤية جديدة للوصول الى القرن الحادي والعشرين ، رؤية ايجابية للمستوطنات البشرية المستدامة ، وتؤكد احساساً بالامل بمستقبلنا المشترك ، وتفرض مسؤوليات على الجميع بالمشاركة في مواجهة تحد هام وملح وهو التحدي المتمثل في ان نقيم معاً عالماً يستطيع كل شخص فيه ان يعيش في بيت آمن وان يطمئن الى ان امامه حياة لائقة قوامها الكرامة والصحة والامن والسعادة والأمل .

اتاحة المعلومات

٣٣. يتطلب انشاء الشراكات والتمكين وبناء القدرات وتشجيع وتنشيط المشاركات الاستفادة من الخبرات والمعارف والتجارب ذات العلاقة ، الامر الذي يستلزم ضمان حرية الوصول المنظم والمستمر للمعلومات ، لذا يجب